التأكيد على حصانة العاملين بالتفتيش لأنهم يعالجون قضايا تتعلق بالمتنفذين

الوطن

ناقشت رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش القاضية آمنة الشماط رؤساء فروع الهيئة في المحافظات، وذلك بحضور المعاونين الواقع في الفروع ولا سيما آليات العمل المتبعة في معالجة القضايا الرقابية والتحقيقية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج في المعالجة.
ونقلاً عن الصفحة الرسمية للهيئة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك تم الوقوف عليها من خلال دراسة واقع عمل الفروع ومراسلاتها مع رئاسة الهيئة، والمديريات، والمجموعات المعنية، وتم لحظ إعادة دراسة التكاليف في كل فرع، وتصنيفها حسب الأهمية، ولا سيما المتعلقة منها بالمال العام، وذلك بالتزامن مع معالجة القضايا الحديثة.
مع التأكيد على ضرورة الإسراع في إعداد التقارير النهائية في الموضوعات التي تم إعداد تقارير أولية بشأنها، وخاصةً تلك المتضمنة إجراءات احترازية بحق المواطنين والعاملين، وعلى دراسة الاعتراضات من رؤساء الفروع، وعدم تكليف معدي التقارير دراستها، إضافة إلى العمل على اقتراح آلية أكثر فعالية في دراسة هذه الاعتراضات وموافاة رئاسة الهيئة بها، ووضع خطة لتأهيل وتدريب العاملين بالتفتيش كافة.
والتأكد من ضرورة عدم حصر المفتش بالفرع بقطاع معين من أجل إكساب المفتشين خبرة في القطاعات كافة، ووضع مؤشرات لتقييم أداء العاملين في الهيئة تنفيذاً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء.
كما قامت الشماط بنقل توجيهات رئيس الجمهورية، والمتعلقة بضرورة التزام العاملين بالتفتيش في معرض قيامهم بأعمالهم بالقوانين والأنظمة النافذة، وعدم خضوعهم لأي ضغوط من أي جهة كانت، ولتوجيهات رئيس مجلس الوزراء في معرض زيارته للهيئة مؤخراً.
وأشار رؤساء الفروع ضمن الاجتماع أيضاً إلى بعض الصعوبات التي تعترض سير العمل في الفروع، والمتعلقة بشكل خاص بنقص عدد العاملين بالتفتيش، ونقص التجهيزات، حيث جرى خلال الاجتماع مناقشتها، والخوض في إمكانية إزالتها بما يسهم في رفع مستوى العمل.
وتقدم بعض رؤساء الفروع بجملة من المقترحات من شأنها رفع وتيرة العمل وزيادة الإنتاجية أهمها تأكيد مبدأ حصانة العاملين بالتفتيش وخاصة أنهم يعالجون أحياناً قضايا وتكاليف ضخمة تتعلق بمصالح بعض المتنفذين، وإمكانية الإنابة بين الفروع، والإذن للعاملين بالتفتيش بتشكيل خبرة خماسية، وإمكانية اعتماد التقارير المتعلقة بالمال العام من رؤساء الفروع.
في الختام جرى التوجيه بضرورة العمل على اقتراح رؤية أفضل للعمل ضمن المعطيات المتاحة لتتم دراستها ومناقشتها وتوحيدها ضمن رؤى شاملة على مستوى الهيئة.

تخفيض مخصصات مخابز حماة ٥ بالمئة من الدقيق

وإلغاء المعتمدين في حماة وسلمية والبيع في صالات الدولة فقط

حماة- محمد أحمد خبازي

ارتأت وزارة التجارة الداخلية تخفيض مخصصات مخابز حماة ما نسبته ٥ بالمئة من الدقيق، وتطبيق تجربة جديدة في بيع الخبز بصالات السورية للتجارة في مركزي مدينتي حماة وسلمية كمرحلة أولى، بعد إلغاء البيع عن طريق المعتمدين، مبررةً ذلك بالحد من الهدر العام في مخابز الدولة وتفويت الفرصة على المتاجرين بالدقيق التمويني من أصحاب المخابز الخاصة.
وتباينت آراء المواطنين حول هذا الإجراء منهم من رآها جيدة وتساهم بالقضاء على المتاجرة برغيفهم وتوفيره بسهولة لهم من خلال مراكز وصالات السورية للتجارة وبسياراتها إذا لم تتوافر صالات ببعض الأحياء، ومنهم من تخوّف منها ورأى أنها قد تسبب أزمة خانقة وازدحامات في الصالات، وأنها ستنعكس على الرغيف بالسوء نتيجة نقله بسيارات تفتقد الشروط المناسبة لذلك.
بدوره أكد مدير فرع المخابز في حماة إبراهيم السعيد أنه لا داعي للقلق ولا يوجد أي مبرر لتخوف المواطن فالدقيق متوافر وبما يؤمن إنتاج الخبز، وكذلك جميع المواد الداخلة في صناعة الرغيف.
وأوضح السعيد أن الهدف من صدور القرار هو تقنين الهدر وضبط عمل المعتمدين والمخابز، وقد جاء بعد الدراسة التي أجرتها اللجنة الوزارية أثناء زيارتها للمحافظة والتخفيض تم حسب خصوصية كل منطقة وحاجتها الفعلية.
وفي تفاصيل التخفيض، خصصت مدينة محردة بـ١٦ طناً في اليوم الواحد ومدينة السقيلبية بـ١٩,٨٠٠ طن ومدينة سلحب بـ١٢,١٠٠ طن ووادي العيون بـ٨,٨٠٠ أطنان ومدينة مصياف بـ٢٤,٢٠٠ طن والسعن بـ٨,٨٠٠ أطنان والصبورة بـ١٦,٦٥٠ طناً وسلمية بـ٣٣ طنا ومخبز حماة الأول بـ٢٤,٢٠٠ طناً ومخبز آذار بـ٣٣ طناً.
مبيناً أن التجربة للضغط على المخابز والشعب التموينية لتقليل الهدر قدر الإمكان من هذه المادة التي تتفق عليها الدولة مبالغ طائلةً لدعمها واستمرار إيصالها للمواطنين في جميع المناطق، وأن القرار في البداية تسبب بقليل من الارباكات والاختناقات في الحصول على المادة ولاسيما أن المواطن اعتاد على شراء ما يحتاجه من دون أن يسأل وكذلك المعتمد ولكن لا بد من تعاون الجميع وتقبل القرار وتنفيذه، لضبط الهدر من هذه المادة الأساسية.
وأكد السعيد أن المواطن معني أيضاً ويجب عليه أن يساهم من خلال شراء حاجته فقط وعدم هدره.

٧٠ حالة قتل و٣ دعاوى دعارة

١٢ بالمئة من دعاوى الجنايات في دمشق جرائم سلب بالعنف

محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات للعام الحالي صادرة عن محكمة الجنايات بدمشق أن عدد الدعاوى المتعلقة بالسلب والعنف بلغت أكثر من ١٥٠ دعوى أي بنسبة ١٢ بالمئة من الدعاوى الكلية المنظورة في دمشق والبالغ عددها أكثر من ١٢٠٠ دعوى.
وأعلنت الإحصائيات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن ٢٧٢ دعوى اقتصادية تنظر بها محكمة الجنايات الرابعة والمختصة في مثل هذا النوع من الدعاوى، مشيرة إلى أن الكثير من الدعاوى متعلق بسرقة المال العام أو إهماله أو اختلاسه.
وأكدت الإحصائيات أن عدد الدعاوى المتعلقة بالرشوة بلغت ٣٥ دعوى لافتة إلى أن هناك الكثير من الدعاوى المتعلقة بالجريمة المشار إليها ما زال ينظر بها أمام قضاة التحقيق باعتبار أن الدعاوى لا تصل إلى محكمة الجنايات إلا بعد اتخاذ الإجراءات القضائية الأخرى مثل التحقيق والإحالة.
وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع بعدد الجرائم الخاصة بالتزوير خلال العام الحالي إلى ١٣٠ من دون أن تذكر أرقام العام الماضي مشيرة إلى أن عدد الدعاوى المتعلقة بترويج العملة الأجنبية بلغت ١٠ منها متعلقة بتزوير العملة.
وسجلت الإحصائيات انخفاضاً واضحاً في عدد دعاوى تهريب الآثار مقارنة بالأعوام السابقة فلم يتجاوز عدد الدعاوى ١٧ علماً أن الأعوام الماضية شهدت حراكاً واسعاً بتهريب الآثار ومنها تهريب ما يقارب ١٦ ألف قطعة أثرية إلى تركيا.
ومن اللافت انخفاض عدد الدعاوى المتعلقة بالدعارة بشكل كبير فهي لم تتجاوز ٣ دعاوى علماً أن الأعوام الماضية ارتفعت بشكل كبير.
وأكد مصدر قضائي أن سبب انخفاض حالات الدعارة في دمشق يعود إلى ضبط الأشخاص الذين يمتهنون هذه المهنة وبالتالي لم يعد هناك شبكات تعمل في هذا المجال بشكل كبير.
وفي تصريح لـ«الوطن» رأى المصدر أن دور النيابات العامة والقضاء لعبوا دوراً كبيراً في انخفاض جرائم الدعارة والتي تعد من أخطر الجرائم المهددة للمجتمع.
وكشفت الإحصائيات أن عدد الدعاوى المتعلقة بالاغتصاب بلغت نحو ١٨ دعوى وهذا الرقم يعتبر بسيطا كما أنه يدل على الانخفاض الكبير في مثل هذه الجرائم، مؤكدة أن عدد دعاوى القتل بلغت نحو ٧٠ دعوى سواء كان عمداً أم عن غير قصد أو الشروع بالقتل.
وبالعودة إلى المصدر فقد أكد أن جرائم القتل انخفضت عما كانت عليه سابقاً وهذا يدل على الدور الكبير الذي تقوم به الجهات المختصة بضبط الأشخاص ونشر الأمن في المجتمع.

> ٢٧٢ دعوى اقتصادية معظمها متعلقة بالمال العام و١٣٠ حالة تزوير و١٨ رشوة و١٨ حالة اغتصاب

ولم تسجل بحسب الإحصائيات دعاوى كثيرة متعلقة بعصابات الأشرار والتي لم يتجاوز عددها ٤ دعاوى مشيرة إلى أن التعاطي والاتجار بالمخدرات إضافة إلى السرقة الموصوفة من أكثر الدعاوى المسجلة في المحكمة وهذا أمر طبيعي باعتبار أنها أكثر الجرائم انتشاراً في المجتمع.
وبينت الإحصائيات أن عدد جرائم السرقة بلغت هذا العام ٣٠٠ حالة سرقة على حين تعاطي المخدرات والاتجار بها بلغت نحو ٢٥٠ دعوى معتبرة أن عدد هذه الجرائم لم تشهد انخفاضاً أو ارتفاعاً.

تأهيل ينابيع مياه لدعم السن في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

أوضح محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أهمية تأمين مصادر مياه داعمة لنبع السن واستثمار الآبار والينابيع المتوافرة في المحافظة، مؤكداً أن الاهتمام كبير جداً سواء من الحكومة أو من الأمانة العامة في اللاذقية ومؤسساتها لتأمين هذه المصادر.
وبعد جولة تفقدية للمشاريع المائية المقامة على ينابيع مياه حقول الجوز التي أعيد تأهيلها خلال الأيام الماضية، بين السالم في تصريح لـ«الوطن» أن تأهيل هذه الينابيع يهدف إلى تأمين وارد مائي بحدود ١٠٠٠ م٣ في أيام الصيف، و٢٠٠٠م٣ في الشتاء والربيع، مشيراً إلى أن هذا الوارد سيوزع على ناحية كلماخو كمركز وعلى دبيقة ودير إبراهيم ومرج معيربان. وأكد محافظ اللاذقية أن الوارد المائي سيخفف من العبء عن القلورية ورأس القلورية والدبيقة وستدعم المياه التي كانت تأتي من نبع السن لهذه المناطق الوارد المائي للقرى الأخرى.
وأضاف السالم انتهينا من إيصال الخطوط وربط الشبكة وبناء خزان بسعة ٥٠٠ م٣.

٧٠ بالمئة من إنتاج اللوز من حمص

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير زراعة حمص لـ«الوطن» محمد نزيه الرفاعي أن محافظة حمص تحتل المركز الأول في إنتاج اللوز من حيث المساحة وعدد الأشجار المزروعة والإنتاج السنوي، مبيناً أن المساحات المزروعة تقدر بحوالي ٧٥٠ هكتار سقي و٥٩ ألف هكتار بعل، موضحاً أن عدد أشجار اللوز في المحافظة بلغت ٢٢ مليون شجرة بعل و٢٩٥ ألف شجرة سقي.
وأشار المهندس الرفاعي إلى أن تقارير اللجان الفنية المشكلة من دائرة الإحصاء بمديرية زراعة حمص أفادت بأن التقديرات الأولية لإنتاج اللوز بلغت ٥٨٥٠٠ طن، كاشفاً أن إنتاج محافظة حمص يغطي نحو ٧٠ بالمئة من إنتاج البلد من اللوز، عازياً ذلك لتوفر الظروف المناخية المناسبة والتربة الملائمة لزراعة اللوز، لافتاً إلى أن شجرة اللوز تسهم في تحريج المناطق الجافة وتتحمل ظاهرة الجفاف التي تشهدها مناطق الريف الشرقي منمحافظة حمص.

كلاب «الأكابر» تتمختر في شوارع دمشق

ريا: على الشرطة مصادرتها حتى لو كانت مرخصة

الوطن

ظاهرة اقتناء الكلاب «الداجنة» ليست جديدة في مدينة دمشق إلا أنها تطورت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة وأصبح الكثير من الناس يتباهون باقتناء أنواع مختلفة من الكلاب ويصطحبونها في مشاويرهم في الأسواق والحدائق، شكاوى عديدة وردت إلى «الوطن» عن هذه الظاهرة التي بدأت تشكل خطراً على السلامة العامة وخصوصاً الأطفال تابعناها مع الجهات المعنية في محافظة دمشق واستطلعنا رأي عدد من أبناء المدينة منهم كان مع ضرورة قمع هذه الظاهرة والبعض الآخر اعتبرها حرية شخصية طالما أنها لا تؤذي الناس.
في المزه استوقفنا أحد الرجال وهو في العقد السابع من العمر وسألناه عن سبب اصطحاب كلبه معه في الشارع فقال: الكلب حيوان أليف ولا يؤذي أحداً على العكس يمكن أن يقدم المساعدة وبشكل يومي أصطحبه إلى الحديقة حتى «يغير جو» لأنه كائن حي وبحاجة إلى الترفيه ويلعب الأطفال معه وهو غير ضار وأقوم بتلقيحه بشكل دوري وعلاقتي به كأي فرد من أسرتي.
راما في أبو رمانة قالت: كلبي لا يؤذي أحداً فما وجه الاعتراض على سيره في الشارع؟ أنا أعتني به في الطعام والشراب والنظافة ولم أسمع أن هناك كلباً أليفاً أقدم على إيذاء أحد في الشارع.. على حين إن فهد من أبناء منطقة البرامكة قال: الحقيقة أن هذه الظاهرة سيئة جداً وهي كثيراً ما تؤذي الناس وخصوصاً الأطفال، نحن لسنا نرفض الحرية الشخصية لكن من يرد أن يربي الكلاب فعليه ألا يخرج بها إلى الشارع، لأن الشارع والسوق والحديقة ملك لجميع الناس والبعض ممن يصطحب الكلاب يتباهون بها أمام الناس وفي بعض الأحيان يحرضونها على الناس لتخويفهم.
جهاد من أهالي الشيخ سعد قال: نحن نريد من الجهات المعنية منع هذه الظاهرة لأنها تؤذي الناس وهي ممنوعة في القانون.
بدوره أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور ماهر ريا أن تربية الكلاب ممنوعة في المناطق السكنية تحت أي سبب كان ولا يسمح اصطحابها في الشوارع، وحتى تربيتها في البيت إذا كانت هناك شكوى من الجوار، وتتم مصادرة هذه الحيوانات وإيداعها في حديقة الحيوانات في المدينة، موضحاً أن هذه المسألة منظمة وفق مرسوم تشريعي والقانون واضح في هذا الجانب.
وبيّن ريا أنها ممنوعة حتى لو حصلت على شهادة صحية أو لدى مالكها موافقة من البيطرة وعلى الشرطة في كل منطقة مصادرة هذه الكلاب وتسليمها لحديقة الحيوان.
وعن أسعار هذه الكلاب أكد علاء وهو مختص بتربية الكلاب الأليفة أن هناك أنواعاً كثيرة من الكلاب وكثيراً من الأسر في دمشق لديها كلاب وفي حال مغادرتها القطر أو السفر إلى أي مكان يتم إيداعها في مزرعة خاصة لتربية وتدريب الكلاب، لافتاً إلى أن هذه الكلاب متنوعة ومرتفعة الثمن ويمكن أن يصل سعر الواحد منها إلى مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن البعض يقتنيها من أجل الحراسة ولكن الأغلب يقتني الكلاب لأنهم يحبون الحيوانات الأليفة.

بعض الفلاحين يرفضون تسليم القمح

السويداء - عبير صيموعة

وقف قرار تحصين البذار وإعادته إلى ما كان عليه قبل الأزمة سبباً رئيسياً لعدم قبول استلام فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار في السويداء كميات كبيرة من أقماح الفلاحين ممن تعاقدوا مع المؤسسة في زراعة أراضيهم بسبب ارتفاع نسبة الشعير ضمنها، الأمر الذي دفع بعض المزارعين إلى تحويل موسمهم إلى المؤسسة العامة للحبوب في حين رفض البعض تسليم محصولهم لكلتا المؤسستين.
وأكد مدير فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار في السويداء وائل الطويل أنه تم تسليم ٢٢٠٠ طن من موسم القمح منها ٢٥ بالمئة من القمح المسلم كان للمؤسسة والكميات المتبقية تم تسليمها لمؤسسة الحبوب.
بدوره أشار مدير المصرف الزراعي في السويداء نسيم حديفة إلى أن المصرف قام بصرف مبلغ ٢٢٦ مليون ل.س للفلاحين لقاء أثمان القمح موضحاً أنه تم صرف ١٥٦ مليوناً للمزارعين ممن قاموا بتسليم محاصيلهم للمؤسسة العامة لإكثار البذار و١١٠ ملايين للمزارعين لمن سلموا محاصيلهم للمؤسسة العامة للحبوب، وجرى تسليم هذه المبالغ بغض النظر عن المديونية للمصرف الزراعي وتقديم جميع التسهيلات الممكنة للإسراع بتسليم هذه القيم وتم رفع سقف الصندوق إلى ٥٠ مليوناً خلال الموسم ليتسنى تسليم أكبر عدد من الفلاحين.

أزمة خبز في الحسكة!

الحسكة - دحام السلطان

ارتفعت في الفترة الأخيرة مشكلة رغيف الخبز في مدينة الحسكة، وبات أمر الحصول عليه أزمة بحد ذاتها، بعد أن أصبح لها تبعات ثقيلة الظل، أثقلت حجم العبء على كاهل المواطن في المدينة، وأصبح تحت وطأة ورحمة جريرتها، على الرغم من القيام بعدد من الإجراءات الإدارية والسلوكية بغرض الإصلاح، ، بعد أن خرجت معظم مخابز الدولة عن سيطرة الدولة باستثناء مخبز الحسكة الأول بحي المطار ولوقوعه ضمن المربع الأمني في وسط المدينة بات محط توافد وتهافت المواطن للحصول على رغيف الخبز باعتباره الملاذ الوحيد له للحصول على المادة.
بدوره بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إغناطيوس كسبو أن المخابز الحكومية التي تقع خارج سيطرة الدولة وغياب الإشراف الحكومي عنها، والخاضعة لسيطرة الميلشيات الكردية هي من خلق أزمة الخبز بالدرجة الأولى بمنعها المواطن من حقه في الحصول على رغيف الخبز من مخابر الدولة، وحصرت عملية توزيعه بأفراد مسلحيها الموجودين على جبهات أرياف محافظات الرقة وحلب ودير الزور، ما أدى إلى خلق أزمة حقيقية واختناق وازدحام بشري هائل أمام منفذ البيع الوحيد للمواطن والمحصور بمخبز الحسكة الأول، إضافة إلى تهافت المواطن الفقير في المدينة على الإقبال على شراء رغيف الخبز واستهلاكه بكثرة، لرخص ثمنه المادي واعتباره مادة غذائية أساسية في ظل هذه الظروف الاقتصادية الراهنة، واستغلال بعض مربي الثروة الحيوانية لمادة الخبز، بعد شراء كميات كبيرة منه بشكل دائم لتجفيفه واستخدامه كمادة علفية لاستهلاك مواشيهم، مشيراً إلى عملية تهريب الدقيق التمويني خارج نطاق حدود سيطرة الدولة، وبعيداً عن عيون دوريات المراقبة التموينية والجهات المعنية الأخرى بقمع ظاهرة تهريب المادة!
وأكد كسبو أن الدولة توزع يومياً ما يقارب الـ٥٥٠ طناً من الدقيق التمويني على مخابز المحافظة العامة والخاصة لسد احتياجات المواطن من رغيف الخبز، وتم تسجيل عدد من الضبوط التموينية بحق الأفران الحكومية العامة والاحتياطية والخاصة المخالفة، والتي تتعلق بنقص الوزن وسوء مواصفات الإنتاج، قبل أن تتم مراسلة الوزارة عن طريق الجهات الوصائية التي تتبع لها الأفران بحق المخالفين في الأفران الحكومية، لاتخاذ العقوبات المسلكية بحقهم، وتجريم المخالفين في القطاع الخاص، وإحالة ضبوطهم إلى القضاء المختص.
وأشار مدير التجارة إلى دراسة جديدة وإجراءات جديدة للحلول ومعالجة موضوع أزمة رغيف الخبز، وزيادة المادة ضمن المربع الأمني، وذلك بتشغيل مخبزين خاصين بحي غويران، وذلك بزيادة طاقتهما الإنتاجية اليومية وبغض النظر عن مخصصاتهما السابقة، لتصل اليوم إلى ثلاثة أطنان ونصف الطن يوميا لكليهما، ومن ثم لنقل مادة الخبز إلى منفذ البيع بفرن الحسكة الأول اعتباراً من مساء يوم السبت الماضي، وتحويل حصة المعتمدين من مخبز الحسكة الأول إلى مخبز المحطة الخاص البالغة ١١٠٠ كيس خبز يوميا، بعد أن تم رفع حجم مخصصاته أيضاً بـ٢ طن و٢٠٠ كغ إضافة إلى مخصصاته السابقة والبالغة ٢ طن و٨٠٠ كغ، وكذلك إلى زيادة عدد المعتمدين داخل المربع الأمني، بافتتاح منافذ بيع جديدة للمادة، بعد أن تم اتخاذ القرار بتعيين ١٧ معتمدا كخطوة أولى، وزيادة العدد بمعتمدين آخرين وفق ما ستقرره لجنة الأحياء والمخاتير في مركز المدينة.